إعداد: عبد القادر بدوي\*

## قراءة في نماذج حلّ الدولة الواحدة كما تتصوّرها إسرائيل

في مقال نشره معهد السياسة والاستراتيجية في جامعة رايخمان؛ يُشير ميخائيل ميلشتاين، إلى أن الخطر الحقيقي الذي قد تواجهه إسرائيل في المستقبل القريب لا يكمن في اندلاع انتفاضة ثالثة، أو تفكّك السلطة الفلسطينية، وإنما في الزحف البطيء للإسرائيليين والفلسطينيين نحو «الدولة الواحدة»، بشكل سيهدد وجودها كدولة يهودية وديمقراطية. ابدأت هذه المخاوف تقلق المؤسسة الأمنية الإسرائيلية والمراكز البحثية ناهيك عن المستويات السياسية، وفي هذا

الصدد، أصدر «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» في جامعة تل أبيب، تقريرًا بعنوان «نمانج حلّ الدولة الواحدة: جوانب عملية» للباحثة بنينا شربيت باروخ، حيث تناول أربعة نماذج، وهي تصورات إسرائيلية بحتة، تستند إلى الاعتبارات السياسية، الأمنية العسكرية وغيرها. نحاول في هذه الورقة، استعراض أبرز ما تضمّنته الدراسة بإيجاز وتكثيف، من حيث طبيعتها؛ القصور الذي تتضمّنه (من وجهة نظر إسرائيلية)؛ وتداعيات تطبيق و «تحقيق» كل نموذج على قضايا الصراع الرئيسية (القدس، اللاجئين، الاستيطان، الحدود، الأمن والديمغرافيا...إلخ). جدير بالذكر أن المصطلحات والمفردات الواردة أدناه مصدرها كاتبة الدراسة نفسها.

<sup>\*</sup> باحث في «مدار»، وطالب ماجستير في برنامج الدراسات الاسرائيلية في جامعة بيرزيت.

## نماذج متعدّدة لحلّ الدولة الواحدة وفق المنظور الإسرائيلي

تُشير بنينا شربيت باروخ، وهي رئيسة برنامج أبحاث القانون والأمن القومي في معهد أبحاث الأمن القومي في معهد أبحاث الأمن القومي (جامعة تل أبيب) إلى أن السنوات الماضية شهدت تزايدًا في النقاش الإسرائيلي، وتحديدًا في الحقلين الأكاديمي والبحثي، حول «موت حل الدولة الواحدة، بنماذجه المعقدة والمختلفة، بات أقرب إلى أن يُشكّل في المستقبل القريب، حلاً للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. تستند القريب، حلاً للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. تستند مده الافتراضات إلى ادعاء انعدام أي إمكانية عملية لتقسيم «الأرض» (مساحة فلسطين الانتدابية) بسبب ما لحق بالخط الأخضر من أضرار، وما تعرض ما لح من تبهيت على مدار العقود الماضية، بسبب التواصل الفعلي بين إسرائيل و («يهودا والسامرة») الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧، والمارسات والسرائيلية، ذات الطابعين الأمنى والمدنى، فيها.

تقول باروخ إن غالبية النقاشات الإسرائيلية حول قضية الدولة الواحدة تتركّن على مسألة ما إذا كان من المكن التوفيق بين إنشائها، والحفاظ على الطابع اليهودي والديمقراطي للدولة. حيث يُجادل معارضو الفكرة بأن دولة واحدة يمكن أن تكون يهودية أو ديمقراطية، ولكن لا يمكن أن تكون يهودية وديمقراطية في الوقت نفسه- وهذا يعود بشكل أساسي إلى المعضلة الديمغرافية (سنوضّحها أدناه). أما المؤيدون لهذا الحل، فيجادلون بأن هذا المزيج محتمل (دولة يهودية وديمقراطية)، أو يعتقدون أنه يمكن التنازل عن عناصر معينة من الطبيعة الديمقراطية أو اليهودية للدولة. تُشير الدراسة إلى أن هناك صعوبة حقيقية في خلق واقع لدولة واحدة يتم فيه الحفاظ على الطابع اليهودي والطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل، وتعود هذه الصعوبة إلى العامل الديمغرافي؛ حيث أن توسيع حدود دولة إسرائيل الحالية لتشمل { «يهودا والسامرة» } - الضفة الغربية المحتلة سيضيف الكثير من الفلسطينيين إلى الدولة، حيث سيكون هناك أكثر من أربعة ملايين فلسطيني، بما في ذلك المواطنون العرب في إسرائيل، أى من بين أكثر من ١١ مليون نسمة- اعتبارًا من بيانات عام ٢٠٢٠ ما يقارب أربعين في المائة

من مجموع «سكان البلاد» سيكونون فلسطينيين، على الرغم من أن أغلب المقترحات لا تُدرج قطاع غـزة ضمـن أراضي الدولـة الواحـدة، وذلـك للاعتبـارات الديمغرافية، ولكونها ليست بالأهمية الأيديولوجية والاستراتيجية الكبيرة نفسها مقارنة بالضفة الغربية بالنسبة إلى إسرائيل (وطالما لا يوجد حلّ لقطاع غـزة، فـلا يوجـد حـل كامـل للـصراع). وسـواءً تـم ضم قطاع غزة إلى هذه الدولة (الدولة الواحدة) أم لا، فإن وضعية الدولة الواحدة تقود إلى وجود أقلية فلسطينية ليست بسيطة، وفي ضوء نية الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة؛ سيطلب من هذه الأقلية التخلِّي عن تطلِّعاتها القومية، الأمر الذي سيقود حتمًا إلى توترات وصدامات داخلية لا مفرّ منها، ستشكّل تحديًا خطيرًا لاستقرار هذه الدولة، خصوصًا وأن الأمر يتعلّق ب «شعبين» خلفهما سنوات طويلة من العداء والصراعات الصادة، ويُمكن النظر إلى الاشتباكات العنيفة بين العرب واليهود داخل دولة إسرائيل خلال عملية «حارس الأسوار» في أيار ٢٠٢١ بمثابة مثال لهذا التوتر، وعواقبه وإشكالياته المحتملة، حتى بعد عقود طويلة من العيش معًا (وبحقوق متساوية كما تدّعي الدراسة) (ص١٠، ص۱۱، ص۱۲).

علوةً على ذلك، إن منح الفلسطينيين حقوقًا مدنية متساوية في الدولة، يخلق خوفًا من أن يكون لهم تأثير كبير على المستوى «القومي»، بطريقة تتعارض مع «المصالح القومية» اليهودية، إلى حـد محاولـة إلغاء الطابع اليهودي للدولـة. من ناحيــة أخــرى، ســيؤدّى عــدم منــح الحقــوق الكاملــة للفلسطينيين في الدولة- بما في ذلك الحق في أن يصبحوا مواطنين وأن ينتخبوا سلطات الدولة، وحرية التنقل والحق في اختيار مكان الإقامة، وتكافؤ الفرص، وأي حق أساسي آخر ممنوح في الدولة- إلى إلغاء الطابع الديمقراطي. إن فكرة إلغاء الطابع اليهودي للدولة ليست مقبولة لدى الغالبية العظمي من المواطنين اليهود في الدولة. وهكذا، يشير معظم مؤيدي فكرة الدولة الواحدة بين الجمهور اليهودي في الدولة، إلى دولة واحدة تحافظ على طابعها اليهودي. إلى جانب ذلك، فإن غالبية الجمهور مهتم أيضًا بالحفاظ على الطابع الديمقراطي، وهنا تكمن المعضلة الرئيسية. أدناه، النماذج الأربعة لحلّ الدولة الواحدة كما

سيكون من الصعب، بل من المستحيل أن يتم تطبيق نموذج «الحكم الذاتي» دون موافقة الفلسطينيين، حيث إن اعتماد النموذج كحلّ دائم للصراع، يعني أن يتخلّوا عن تحقيق تطلّعاتهم الوطنية، ومن المستحيل أن يقبل الفلسطينيون بهذا الأمر. من ناحية أخرى، إن منح الفلسطينيين حقوقًا كاملة ومتساوية، بطريقة تمنحهم إمكانية التأثير والوصول إلى السلطة ومواقع السيطرة فيها سيلقى معارضة كبيرة من قِبَل الجمهور اليهودي.

تتصورها إسرائيل.

ومع ذلك، تُشير باروخ إلى أنه ومن أجل إجراء مناقشة جادة حول أهمية بديل الدولة الواحدة، فمن المناسب إجراء فحص يتجاوز مسألة ما إذا كانت هذه هي نهاية الدولة اليهودية / الديمقراطية، ويتناول أيضًا جوانب أخرى من هذه الدولة وفرص نجاحها. وتحقيقًا لهذه الغاية، تفحص الدراسـة هـذه مجموعـة مـن المعلومـات فيمـا يتعلّـق بكل نموذج: التقسيم الإقليمي (الحيز الجغرافي من البحر إلى النهر)؛ وضع المستوطنات؛ وضع القدس؛ الجنسية والإقامة؛ السلطات الحكومية (بما في ذلك دور الفلسطينيين في السلطة)؛ حرية التنقّل والحركة؛ قضية اللاجئين؛ الجوانب والاعتبارات الأمنية؛ الجوانب الاجتماعية؛ الجوانب الاقتصادية والمدنية؛ الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة؛ الحفاظ على الطابع الديمقراطي والليبرالي؛ التداعيات على المواطنين العرب في إسرائيل؛ التداعيات على السلطة الفلسطينية ومكانـة قطاع غـزة. إلى جانب محاولـة استشراف كيفية إنشاء النموذج؛ وإمكانية الوصول إليه. بناءً على تحليل هذه المعايد، يتم فحص فرص نجاح كل نموذج كحل دائم للصراع، وهي، أي النماذج، على النحو التالى:

- ا. دولة واحدة على كامل المنطقة الواقعة بين البحر والأردن (دولة يهودية وديمقراطية).
- ۲. دولة يهودية على كامل مساحة فلسطين الانتدابية تتضمّن «حكمًا ذاتيًا» فلسطينيًا (معازل فلسطينية منفصلة أو متصلة).
- ٣. اتحاد فدراني مقسم لمقاطعات / أقاليم يهودية وفلسطينية.
  - ٤. كونفدرالية فلسطينية يهودية.

وقبل الخوض في تفاصيل ذلك كلّه، يُشير التحليل إلى أنه لا يُمكن أن يُشكّل أيٌ من النماذج الأربعة حلاً دائمًا ومستقرًا، أو ناجحًا، للصراع الإسرائيليالفلسطيني، والسبب الرئيسي في ذلك يكمن في توقّع حدوث احتكاك كبير في جميع النماذج بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين لديهم رواسب عميقة من العداء طويل الأمد وكذلك «الفجوات» في المجالات الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، عيث أن هناك تخوفًا كبيرًا من أن يودي الاحتكاك المستمر إلى عدم الاستقرار، إلى حدّ العنف، والصراعات الداخلية الدموية (ص١٣٥-١٦).

بالنسبة للنموذج الأول، أي الدولة الواحدة الموحدة (دولة يهودية وديمقراطية)، فتشمل هذه الدولة أراضي دولة إسرائيل وجميع أراضي الضفة الغربية (وربما قطاع غزة أيضًا)، حيث لا يتم تقسيمها إقليميًا (فيزيائيًا). تتمثل الفكرة الرئيسية من هذا النموذج في تجنّب تقسيم الأرض (الحيّز)، مع الحفاظ على هوية دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. في الدراسة المُشار إليها، يتم بحث شكل هذا النموذج وطبيعته، وكذلك فرص تحققه، من خلال قضايا وتفصيلات لا تقتصم على الحسابات الديمغرافية: نستعرض بعضًا منها كما هو معروض في الجداول أدناه (ص١٧).

تُشير باروخ إلى أن مثل هذا النموذج سيحدث تغييرًا جذريًا في بنية دولة إسرائيل الحالية وجوهرها، حيث سيتم تطبيق القانون الإسرائيلي على كل مساحة فلسطين الانتدابية، وذلك من خلال: (ص٢٣)

إقامة دولة واحدة بناءً على اتفاق مع الفلسطينيين- وهذا أمر بعيد المنال وغير متوقع. إقامة دولة واحدة بشكل قسري؛ أي فرض ذلك على الفلسطينيين، وهو ما سيترتب عليه عملية

استيلاء على كامل الأراضي والسلطات من السلطة الفلسطينية وتفكيك قوات الأمن الفلسطينية من جانب واحد، وسيحتاج ذلك إلى الدخول في مواجهة عسكرية كبيرة للحسم والسيطرة.

تُشير باروخ إلى أن مثل هذا الحلّ (النموذج)، ســيُقابل بمعارضــة فلسـطينية حقيقيــة، ولــن يكـون هناك فرصة للحصول على موافقة فلسطينية عليه، حيث أن فرص ذلك تكاد تكون معدومة؛ فالفلس طينيون لا يُفضِّل ون التنازل عن تطلعاتهم القومية وتفكيك مؤسساتهم التمثيلية والانضمام إلى دولة إسرائيل «اليهودية»، وبدون حقوق متساوية، إلَّا إذا كان لديهم تقدير بأن هذه الخطوة ستمكَّنهم لاحقًا من الاستبلاء على الدواعة والسيطرة عليها من الداخل، وهذا أمر مختلف. إلى جانب ذلك، تُشير باروخ إلى أن هذا النموذج يلقى معارضة تيارات وقطاعات يهودية واسعة، كونه ستؤدّى في نهاية المطاف- وإن لـم يُـرد منـه ذلـك- إلى القضاء عـلى «الطابع اليهودي» للدولة، كما يرى فيها البعض وصفة للقضاء على «طابعها الديمقراطي». لذلك، ستواجه إسرائيل ضغوطًا كبيرة للامتناع عن مثل هـذا التوجّـه، لا سـيّما وإن تـم تطبيقـه بشـكل قـسرى وإجباري (ص٢٤).

أما بالنسبة للنموذج الثاني؛ أي دولة يهودية على كامل مساحة فلسطين الانتدابية تتضمّن «حكمًا ذاتيًا» فلسطينيًا (معازل فلسطينية منفصلة أو متصلة)، فتشمل هذه الدولة أراضي دولة إسرائيل وجميع أراضي الضفة الغربية (وربما قطاع غزة أيضًا)، مع وجود «حكم ذاتى» فلسطيني جغرافي. تتمتّل الفكرة الرئيسية من هذا النموذج في تجنّب تقسيم الأرض (الحيّر)، مع الحفاظ على هوية دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وفي الوقت نفسه، يتم منح الفلسطينيين إمكانية السيطرة بأنفسهم في إطار الحير الفلسطيني (مناطق الحكم الذاتي). أنظراي الجداول التي توضح الفرق بين النماذج (ص٢٧). سيكون من الصعب، بل من المستحيل أن يتم تطبيق نموذج «الحكم الذاتي» دون موافقة الفلسطينيين، حيث إن اعتماد النموذج كحلّ دائے للے صراع، یعنے أن يتخلّى الفلسے طينيون عن تحقيق تطلّعاتهم الوطنية، ومن المستحيل أن يقبل الفلسطينيون بهذا الأمر. من ناحية أخرى، إن

منح الفلسطينيين حقوقًا كاملة ومتساوية، بطريقة تمنحهم إمكانية التأثير والوصول إلى السلطة ومواقع السيطرة فيها سيلقى معارضة كبيرة من قِبَل الجمهور اليهودي (ص٣٦).

بالنسبة إلى النموذج الثالث؛ وهو دولة اتصاد فدرالي مقسمة لمقاطعات/ أقاليم يهودية وفلسطينية، فتمثّل نموذجًا لدولة واحدة بحكومة فدرالية مركزية، مقسمة لأقاليم ومقاطعات يهودية وفلسطينية بشكل مقسمة لأقاليم ومقاطعات يهودية وفلسطينية بشكل واضح، سواءً بشكل ثنائي أو أكثر من ذلك. تكمن الفكرة الرئيسية لهذا النموذج في تجنّب التقسيم المادي للحيّز، واستمرار الحفاظ على دولة إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية». بالإضافة إلى نقل جزء من الصلاحيات الكلية إلى المقاطعات، ما سيمكن الفلسطينيين واليهود من إدارة شؤونهم في قضايا محددة (ص٣٩).

تُشير باروخ إلى صعوبة في إقامة نموذج الفدرالية بدون موافقة الفلسطينيين. كما أن هناك صعوبة أساسية تعتري طريق توقيع اتفاق مع الفلسطينيين يتخلّون بموجبه عن التطلّعات القومية، والموافقة على أن تكون جزءًا من دولة تحافظ على طابعها اليهودي (ص٨٤، ٤٩).

أما النموذج الرابع، والأخير، فهو كونفدرالية فلسطينية يهودية، فتمثّل نموذجًا لدولة كونفدرالية لدولتين فلسطينية ويهودية، حدودها مبنية على الدولتين فلسطينية ويهودية، حدودها مبنية على أساس الخط الأخضر، بدون عازل مادي، وتضمن الكونفدرالية حرية الحركة بين الدولتين. الفكرة الرئيسية أن يكون لكل مجموعة دولتها، تحقّق فيها تطلّعاتها القومية، بشكل يضمن أيضًا الإبقاء على المستوطنات اليهودية، وضمان حرية الحركة بين الدولتين، وأيضًا يحفظ لإسرائيل إمكانية التحكم في المجالات والقضايا الاستراتيجية في إطار الكونفدرالية (ص ٥).

يُتيح هذا النموذج للفلسطينيين إمكانية إقامة دولة خاصة بهم (مع الحفاظ على بعض السيطرة الإسرائيلية من خلال الحكومة الكونفدرالية)، ويضمن أيضًا الإبقاء على المستوطنات دون الحاجة لإخلائها. بالنسبة لإسرائيل، يتطلّب هذا النموذج الموافقة على إقامة دولة فلسطينية على حدود الخط الأخضر، والاستعداد والتنسيق مع الفلسطينيين والشراكة في صنع القرارات الخاصة بالقضايا المشتركة على

تُشير باروخ إلى أن النماذج الأربعة المذكورة، لن تُشكّل في النهاية حلاً نهائيًا ومستقرًا للصراع الفلسطيني-الإسرائيل الممتد منذ عقود، ويعود ذلك إلى أن النماذج جميعها، تقريبًا، سيترتّب عليها احتكاك وصدام بين المجموعتين اللتين لديهما رواسب وتاريخ طويل من الصراع والحرب، ناهيك عن الفجوات الواسعة بين السكان اليهود في أكثر من مجال.

مستوى الكونفدرالية. ولتجنّب الإشكاليات التي قد تتسبّب بها رغبة كل مجموعة بممارسة سلطتها ونفوذها على المناطق الخاضعة للدولة الأخرى (سواءً داخل الخط الأخضر بالنسبة للفلسطينيين، أو في حدود الدولة الفلسطينية بالنسبة لإسرائيل)، من الضروري عقد اتفاقيات وتفاهمات مع الفلسطينيين حول معظم هذه القضايا، بما في ذلك قضايا السلطات الأمنية في أراضي الدولة الفلسطينية، وطريقة اتخاذ القرارات بشأن القضايا الاستراتيجية، والإدارة المشتركة للقدس، المستوطنات، الموارد المشتركة وكافة قضايا الوضع النهائي (ص٥٩).

## كيفية الوصول إلى، وتطبيق كل نموذج؟

تُشير باروخ إلى أن الوصول إلى الدولة الواحدة «دولـة يهوديـة وديمقراطيـة» يتطلّب سيطرة إسرائيلية على كامل المنطقة الممتدة بين البحر والنهر (فلسطين التاريخية)، الأمر الذي سيترتب عليه «ضم» كافة المناطق التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (ربّما أيضًا قطاع غزة)، مع ضرورة إدخال تعديلات حكومية وتشريعية لتناسب «الوضع الجديد» القائم بعد «الضم» (ص٢٣). أما الوصول إلى النموذج الثاني (دولة يهودية مع حكم ذاتي للفلسطينين)، فيفترض وجود موافقة فلسطينية عليه، حيث لا يُمكن تطبيقه من جانب واحد، وهو أمر يحتاج أيضًا إلى إدخال تعديلات حكومية وتشريعية في إسرائيل لتناسب ما سينتج عن هذا النموذج (ص٣٥). النموذج الثالث (الفدرالية)، فهناك ضرورة لإدخال تعديلات استراتيجية في الهيكلين التشريعي والقانوني الإسرائيليين، وصياغة دستور وتفاهمات مفصّلة لتأسيس الاتحاد (الفدرالية)، ناهيك عن ضرورة

وجود موافقة فلسطينية أيضًا (ص٢٤). أما النموذج الرابع والأخير (الكونفدرالية)، فيتطلّب أولاً إقامة دولة فلسطينية، وعقد تفاهمات واتفاقات مفصّلة حول كل القضايا والترتيبات المعمول بها في الكونفدرالية، إلى جانب ذلك، تحتاج عملية نقل القدس الشرقية، أو أجزاء منها، أو حتى منح صلاحيات للدولة الفلسطينية في البلدة القديمة و/أو الأماكن المقدسة الإسلامية استفتاء أو قرار كنيست بموافقة الأغلبية (٨٠ عضوًا)، والقيام بخطوات تشريعية وقضائية عدد الوصول إليه (ص٥٥).

## فرص نجاح كل نموذج في أن يُشكّل حلاً نهائيًا ومستقرًا للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

تُشير باروخ إلى أن النماذج الأربعة المذكورة، لن تُشكِّل في النهاية حلاً نهائيًا ومستقرًا للصراع الفلسطيني-الإسرائيل المتد منذ عقود، ويعود ذلك إلى أن النماذج جميعها، تقريبًا، سيترتّب عليها احتكاك وصدام بين المجموعتين اللتين لديهما رواسب وتاريخ طويل من الصراع والحرب، ناهيك عن الفجوات بين السكان اليهود والعرب التي ستترتب على بعض النماذج في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إلى جانب العداء المتنامي بين المجموعتين، وتحديدًا من الجانب الفلسطيني في حال لم يحصل الفلسطينيون على حقوق متساوية، وهو الأمر الذي سيشكّل معضلة لإسرائيل بين المساس بطابعها اليهودي وطابعها الديمقراطي. إلى جانب ذلك، تُشكِّل غالبيـة هـذه النمـاذج عبئًـا اقتصاديًـا على كاهل دولة إسرائيل، التي يجب عليها ضمان رفاهية السكان الفلسطينيين المنضمين إلى الدولة (باستثناء نموذج الكونفدرالية الذي لا تتحمّل فيه

إسرائيل مسؤولية مباشرة عن الأوضاع الاقتصادية للفلسطينين ورفاهيتهم) (ص٦٩).

النموذج الأول (الدولة الواحدة الموحدة- دولة يهوديـة وديمقراطيـة) سيترتّب عليـه صدامـات يومية بين المجموعتين اليهودية والفلسطينية، التي لديها تاريخ طويل ودموى من الصراع والحروب، بالإضافة إلى العداء المستمر والكراهية الناتجة عن الفجوات في المكانة والحقوق. النموذج الثاني (دولة يهوديــة مـع حكـم ذاتــي فلسـطيني)، يُشــكّل نموذجًــا غير مستقر أيضًا، بسبب الشعور المستمر لدى الفلسطينيين بأنهم يعيشون في سجن، وبسبب عدم حصولهم حقوقهم كاملة، في ظل السيطرة الإسرائيلية عليهم. النموذج الثالث (دولة واحدة فدرالية)، فهو يتضمّن مثل النموذج الأول، احتكاكًا مستمرًا وصراعًا يوميًا بين المجموعتين، أما النموذج الرابع والأخير (الكونفدرالية)، فلن يُشكّل بدوره أيضًا حلاً مستقرًّا للصراع، بسبب وجود العديد من القضايا الخلافية التي تحتاج إلى توافق وتفاهمات، وهو أمر في غايـة الصعوبـة، ناهيـك عـن الاحتـكاك والصـدام بـين المجموعتين الفلسطينية واليهودية كما هو الحال في النموذجين الأول والثالث، الأمر الذي من شأنه

تقويض الاستقرار في أي نموذج (ص ٦٩ - ٧٠)، الأمر الني سيتسبّب في النهاية في نشوب صراع دموي أو حرب شبيهه بالحرب الأهلية والمواجهات على غرار المواجهات التي اندلعت إبّان هبّة أيار ٢٠٢١ «حارس الأسوار» - كما يُطلق عليها إسرائيليًا.

تشير باروخ إلى حلّ الدولتين -على الرغم من أنه لم يخضع للتحليل والفحص في دراستها - وأنه يشكّل الحل الأنسب للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، كونه يمثل حلاً قائمًا على الفصل بين المجموعتين اليهودية والفلسطينية؛ فبرأيها، لا يُمكن لأي نموذج يقوم على الربط والاتصال والتواصل بين المجموعتين أن ينجح بسبب العداء التاريخي، ولأسباب أخرى عديدة. لذلك، يظلّ الحل القائم على فكرة الفصل هدو الحل الأنسب والأكثر قدرة على تحقيق «الاستقرار» (ص٧٠).

للتلخيص، نورد في الجداول أدناه، أبرز ما تتضمنه النماذج الأربعة لحلّ الدولة الواحدة وفق المنظور الإسرائيلي - الذي تطرحه باروخ في دراستها، وتأثير كل نموذج على العوامل المختلفة، والمشار إليها سابقًا، ومقارنتها بحلّ الدولتين (الذي يُعدّ الحل الأنسب من وجهة نظر الفلسطينيين والمجتمع الدولي).

التقسيم الجغرافي		
حل الدولة الواحدة		
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة	
مناطــق حكــم ذاتــي فلســطينية معروفــة داخــل حــدود	دولة واحدة دون تقسيم داخلي.	
الدولة اليهودية، ومن المكن إقامة حدود مادية في حال		
كان الحيّــز الجغــرافي لمناطــق الحكــم الذاتــي متواصــلًا.		
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية	
دولتان منفصلتان مع وجود حدود بينها، بناءً على	تقسيم الدولة إلى مقاطعات فلسطينية ويهودية، أو أكثر،	
حدود حزيران ١٩٦٧، ولا توجد حدود مادية.	بدون وجود حدود مادية.	
حل الدولتين		
دولتان منفصلتان مع وجود حدود مادية واضحة، بناءً على حدود حزيران ١٩٦٧، مع إمكانية تبادل أراضٍ وكتل		
	استيطانية.	

جدول رقم (١): التقسيم الجغرافي في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

المستوطنات	
حل الدولة الواحدة	
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة
تبقى الكتل الاستيطانية في مكانها، ومن أجل ضمان	لا تغيير على المستوطنات، مع إمكانية الاستمرار في
وجود حيّر جغرافي متواصل لمناطق الحكم الذاتي قد	الاستيطان في كل مكان في حدود الدولة اليهودية.
يتم إخلاء بعض البؤر والتجمّعات الاستيطانية.	
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية
تبقى الكتل الاستيطانية، كجيوب في الدولة الفلسطينية.	تبقى الكتـل الاسـتيطانية مكانها، وغالبيتها في الحيّــز
	اليهــودي، وبعضهــا جيــوب في الحيــز الفلســطيني.
حل الدولتين	
يتم ضم بعض هذه الكتل إلى إسرائيل، مع إخلاء البعض الآخر (حسب اتفاق التسوية النهائي).	

جدول رقم (٢): وضع المستوطنات في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

القدس		
حل الدولة الواحدة		
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة	
تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، مع إمكانية النظر في	تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.	
منح بعض الصلاحيات لمثلي الحكم الذاتي الفلسطيني.		
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية	
القدس عاصمة مشتركة.	القدس عاصمة الفدرالية.	
التوصل إلى تفاهمات للإدارة المشتركة للمدينة.	اتفاقيات وتفاهمات خاصة للإدارة المشتركة للمدينة.	
	منح صلاحيات محدودة لمثلي الدولة الفلسطينية.	
حل الدولتين		
الأحياء العربية في القدس الشرقية هي جزء من الدولة الفلسطينية.		
قدّسة (الإسلامية تحديدًا).	التوصل إلى بعض التفاهمات حول إمكانية الوصول إلى الأماكن الم	

جدول رقم (٣): وضع القدس في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

الإقامة والجنسية	
حل الدولة الواحدة	
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة
الفلسطينيون مقيمون دائمون ومواطنون في الدولة.	الفلسطينيون مقيمون دائمون ومواطنون في الدولة.
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية
الفلسطينيون هم مواطنو فلسطين، واليهود مواطنو	الفلسطينيون مقيمون دائمون ومواطنون في الدولة.
إسرائيل، حتى وإن كانوا في مناطق الدولة الأخرى.	
حل الدولتين	
	تحدّد كل دولة مواطنيها، وللفلسطينيين دولة خاصة بهم.

جدول رقم (٤): الإقامة والجنسية في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

السلطات الحكومية	
حل الدولة الواحدة	
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة
سلطة حكم ذاتي فلسطينية ذات صلاحيات محدودة في	مُشابه للهيكل الحكومي الصالي، مع اتباع بعض
مناطـق الحكـم الذاتـي، وحكومـة مركزيـة لهـا صلاحيـات	الإجــراءات الخاصــة في مخاطبــة الجمهــور الفلســطيني.
واسـعة في كل القضايــا.	
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية
لـكل دولــة سـلطاتها الخاصــة بهـا، يُضـاف عــلى	سلطات محلية (إقليمية) على مستوى المقاطعات
ذلك حكومة كونفدرالية تتعامل مع القضايا التي تم	تُنتخب من سكان المقاطعة وتعمل في حدودها،
الاتفاق عليها، وتتطلب تنسيقًا.	وحكومـة فدراليـة يتـم انتخابهـا مـن مواطنـي الدولـة
	ومســؤولة عــن القضايــا الخاصــة بالدولــة والحكــم
	المركـــزي.
حل الدولتين	
لكل دولة سلطاتها وأجهزتها وصلاحياتها الكاملة في حدودها، يتم التنسيق بحسب الحاجة فقط.	

جدول رقم (٥): السلطات الحكومية والصلاحيات، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

تدخّل الفلسطينيين في الحكم	
حل الدولة الواحدة	
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة
للفلس طينيين الحق في الترشح والانتخاب لسلطات الحكم	يحق للفلسطينيين الترشّع والانتخاب لأجهزة الدولة
الذاتي.	كأي مواطن. بالإمكان فحص إمكانية الاعتراف بحقوق
ويُشارك في انتخابات السلطات المركزية بشكل غير	جماعيــة للأقليــة الفلسـطينية.
مباشر عبر اختيار ممثلين عنهم فقط، والتأثير في	
القرارات الخاصة بمناطق الحكم الذاتي، وغيرها.	
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية
لا يتدخل الفلسطينيون في قرارات دولة إسرائيل.	المقيمون الدائمون في كل إقليم بإمكانهم المشاركة في
لا يتدخل الفلسطينيون في قرارات دولة إسرائيل. في الحكم الكونف درالي يكون هناك تمثيل متساو لمشلي	المقيمون الدائمون في كل إقليم بإمكانهم المشاركة في النتخاب سلطات الإقليم.
في الحكم الكونفدرالي يكون هناك تمثيل متساوِ لمثلي	انتخاب سلطات الإقليم.
في الحكم الكونفدرالي يكون هناك تمثيل متساوِ لمشلي الدولتين.	انتخاب سلطات الإقليم. كل المواطنين، بما في ذلك الفلسطينيون، سيشاركون في
في الحكم الكونفدرالي يكون هناك تمثيل متساوِ لمشلي الدولتين. يتم منح إسرائيل أولوية وتفضيلاً في البداية، ويتم	انتخاب سلطات الإقليم. كل المواطنين، بما في ذلك الفلسطينيون، سيشاركون في انتخاب ممثليهم في الحكومة الفدرالية.

جدول رقم (٦): تدخل الفلسطينيين في الحكم، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

حرية الحركة في الدولة	
حل الدولة الواحدة	
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة
حريــة الحركــة مكفولــة، بمــا في ذلــك العمــل في أي مــكان	حرية الحركة الكاملة مكفولة لكل المقيمين، بما في ذلك
في الدولــة.	حقوق العمل وحق اختيار مكان الإقامة.
إذا كانت هناك حدود مادية، سيتم تحديد وحصر	
عملية نقل مكان السكن بين مناطق الحكم الذاتي	
ودولــة إسرائيــل.	
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية
حرية الحركة الكاملة مكفولة في حدود الكونفدرالية.	حرية الحركة الكاملة مكفولة في حدود الفدرالية.
وسيتم وضع شروط على نقل أماكن الإقامة بين	من أجل الحفاظ على طبيعة الأقاليم، سيتم وضع
الدولت_ين.	شروط على نقل أماكن الإقامة بين الأقاليم.
حل الدولتين	
ل شروط وقواعد كل دولة.	لا توجد حرية حركة بين الدولتين، والدخول والخروج يتم بناءً علم

جدول رقم (V): حرية الحركة والتنقل، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

اللاجئون	
حل الدولة الواحدة	
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة
من الممكن أن تتضمّن عودة لبعض اللاجئين إلى مناطق	لا يُسمح للاجئين بالعودة إلى الدولة اليهودية.
الحكم الذاتي فقط بناءً على اتفاق بعودة عدد محدود	من الضرورة «معالجة» قضية المخيمات في المناطق
منهم، وهذا قد يكون شرطًا فلسطينيًا.	كجــزء مــن الاهتمــام برفاهيــة مواطنــي الدولــة.
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية
تتقدّم الدولة الفلسطينية بطلب للسماح بدخول	قد يشترط لفلسطينيون عودة بعض اللاجئين من
اللاجئين من خارج الدولة إلى مناطقها.	الخارج.
إذا كانت الهجرة من مسؤولية السلطات الكونفدرالية،	
فســيُطلب منهــا الموافقــة عــلى ذلــك.	
حل الدولتين	
الموضوع خاضع للتسوية ويتم الاتفاق عليه بين الطرفين، ومن المهم الإشارة إلى أنه لن تكون هناك أي عودة	
مادية للاحتُين من الخيار ح (ياستثناء عيد يسيط رمن ي)، حيث أن العيودة قيد تكون باتجياه الدولية الفلسطينية. أ	

جدول رقم ( $\Lambda$ ): اللاجئون، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

القضايا/ «الاعتبارات» الأمنية	
حل الدولة الواحدة	
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة
يكون لسلطة الحكم الذاتي صلاحيات في المجال الجنائي	السيطرة الأمنية كاملة ومطلقة لإسرائيل.
مـع قــوة شرطيــة فقط.	فحص إمكانية تجنيد الفلسطينيين في الجيش.
يكون لإسرائيل (الحكومة المركزية) سيطرة أمنية	
مطلقة على كافة القضايا والمجالات الأمنية الداخلية	
والخارجيــة.	
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية
لكل دولة صلاحياتها الأمنية.	لكل إقليم سيطرة على المجالات الجنائية في الإقليم.
لكل دولة صلاحياتها الأمنية. الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح.	لكل إقليم سيطرة على المجالات الجنائية في الإقليم. الحكومـة الفدراليـة لهـا السـيطرة المطلقـة عـلى المجـالات
	· ·
الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح.	الحكومة الفدرالية لها السيطرة المطلقة على المجالات
الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح. السلطة الكونفدرالية لها السلطة على الأمن الخارجي.	الحكومـة الفدراليـة لهـا السـيطرة المطلقـة عـلى المجـالات والقضايـا الأمنيـة الداخليـة والخارجيـة.
الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح. السلطة الكونفدرالية لها السلطة على الأمن الخارجي. الإسرائيل تفضيلات وصلاحيات أمنية واسعة في مجال الأمن الخارجي والدفاع الحدود.	الحكومة الفدرالية لها السيطرة المطلقة على المجالات والقضايا الأمنية الداخلية والخارجية. فحص إمكانية تجنيد الفلسطينيين في قوات الأمن

جدول رقم (٩): السلطة والصلاحيات الأمنية، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

الأمنية الخارجية والدفاع والحدود.

الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل	
حل الدولة الواحدة	
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة
الفلس طينيون يحقّقون تطلّعاتهم القومية في إطار الحكم	الفلسطينيون قوة سياسية مهمة قادرة على التأثير على
الذاتي.	الطابع اليهودي للدولة.
هناك إمكانية للحفاظ على طابع الدولة اليهودي	
لإسرائيل، على الرغم من وجود إمكانية للتأثير عليه	
مـن قبـل الفلسـطينيين.	
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية
دولة واحدة كونفدرالية كل دولة لها القدرة على تعريف نفسها وتحديد هويتها	دولة واحدة فدرالية الفلسطينيون قـوة سياسـية مهمـة قـادرة عـلى التأثـير عـلى
كل دولة لها القدرة على تعريف نفسها وتحديد هويتها	الفلسطينيون قوة سياسية مهمة قادرة على التأثير على
كل دولة لها القدرة على تعريف نفسها وتحديد هويتها القومية.	الفلسطينيون قوة سياسية مهمة قادرة على التأثير على
كل دولة لها القدرة على تعريف نفسها وتحديد هويتها القومية. القومية. يتم الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل.	الفلسطينيون قوة سياسية مهمة قادرة على التأثير على
كل دولة لها القدرة على تعريف نفسها وتحديد هويتها القومية. القومية . يتم الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل. للفلسطينيين في إسرائيل إمكانية التعبير عن تطلعاتهم	الفلسطينيون قـوة سياسـية مهمـة قـادرة عـلى التأثـير عـلى الطابـع اليهـودي للدولـة.

جدول رقم (١٠): الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

48

الحفاظ على الطابع الديمقراطي لإسرائيل	
حل الدولة الواحدة	
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة
يتطلّب الحفاظ على الطابع الديمقراطي منح	يتطلّب الحفاظ على الطابع الديمقراطي منح
الفلسطينيين مواطنــة متســاوية.	الفلسطينيين مواطنــة متســاوية.
سيشكل عدم حفاظ الحكم الذاتي على الديمقراطية	سيؤثر انضمام كتلة بشرية (مقيمين) إلى الدولة، وهي
والقيم الليبرالية وحقوق الإنسان مساسًا بالطابع	ذات طابع محافظ وديني في غالبيتها، على الطابع
الديمقراطيي الليبرالي.	الليــــبرالي لإسرائيـــل.
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية
دولة واحدة كونفدرالية إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني	دولة واحدة فدرالية يتطلّب الحفاظ على الطابع الديمقراطي منح الفلسطينيين
	يتطلّب الحفاظ على الطابع الديمقراطي منح الفلسطينيين
إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني	يتطلّب الحفاظ على الطابع الديمقراطي منح الفلسطينيين
إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني سيُصلح الوضع الديمقراطي لإسرائيل.	يتطلّب الحفاظ على الطابع الديمقراطي منح الفلسطينيين مواطنة متساوية.
إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني سيُصلح الوضع الديمقراطي لإسرائيل. في حال لم تلتزم الدولة الفلسطينية بمعايير الديمقراطية سيؤثر ذلك على الوجه الديمقراطي للكونفدرالية.	يتطلّب الحفاظ على الطابع الديمقراطي منح الفلسطينيين مواطنة متساوية. سيؤدي المساس بالقيم الديمقراطية والليبرالية في الأقاليم المقاطعات إلى المساس بالطابع الديمقراطي للدولة ككل.
إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني سيُصلح الوضع الديمقراطي لإسرائيل. في حال لم تلتزم الدولة الفلسطينية بمعايير الديمقراطية سيؤثر ذلك على الوجه الديمقراطي للكونفدرالية.	يتطلّب الحفاظ على الطابع الديمقراطي منح الفلسطينيين مواطنة متساوية. سيؤدي المساس بالقيم الديمقراطية والليبرالية في الأقاليم /

جدول رقم (١١): الحفاظ على الطابع الديمقراطي لإسرائيل، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

وإنهاء السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ستُصلح الوجه الديمقراطي لإسرائيل.

وصع بورطيق العربين حل الدولة الواحدة	
د القراطيات دولة واحدة مع حكم ذاتى للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة
سيكون بإمكان جزء من الأحياء والبلدات العربية	سيكون أمام المواطنين العرب خياران؛ إما الاستمرار في
الاختيار بأن تصبح جزءًا من الحكم الذاتي الفلسطيني.	ارتباطهم المدنى بالمجتمع الإسرائيلي اليهودي (كما هو
	الحال حاليًا)، أو الاندماج الديني والقومي مع المجموعة
	الفلسـطينية التــي ســتنضم للدولــة.
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية
سيكون المواطنون العرب أمام خيارين، إما البقاء	
كمواطنين في دولة إسرائيل، أو أن يُصبحوا مواطنين في	للإقليــم الفلســطيني.
الدولــة الفلســطينية.	
في كل الأحوال سيكون باستطاعتهم البقاء كسكان في	
دولــة إسرائيــل.	
حل الدولتين	
يظل المواطنون العرب جزءًا من دولة إسرائيل.	
حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيسهّل عليهم الاندماج في دولة إسرائيل.	
دولة الفلسطينية).	أمامهم خيار أن يصبحوا جزءًا من الدولة الفلسطينية (الانتقال للا

جدول رقم (١٢): وضع المواطنين العرب في إسرائيل، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

وضع السلطة الفلسطينية	
حل الدولة الواحدة	
دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين	الدولة الواحدة الموحدة
تشكل السلطة الفلسطينية نواة سلطة الحكم الذاتي.	سيتم تفكيك السلطة الفلسطينية ومصادرة كل
يتم تقليص قوات الأمن الفلسطينية وصلاحياتها على أن	صلاحيا تهـــا .
تتحول لقوة شرطية فقط.	سيتم تفكيك كافة الأجهزة الأمنية الفلسطينية.
مار دا د کورند ال تا د	7.11 .3 5.2 (2.7)
دولة واحدة كونفدرالية	دولة واحدة فدرالية
يمكن للسلطة أن تشكل نواة السلطة في الدولة	لن تستمر السلطة في شكلها الحالي، وستشكّل نواة
الفلس طينية .	السلطة الإقليم الفلسطيني.
	سيتم تقليص قوات الأمن الفلسطينية وصلاحياتها
	بحيث تصبح قوة شرطية فقط.
حل الدولتين	
تشكل السلطة نواة الحكومة والسلطة في الدولة الفلسطينية.	

جدول رقم (١٣): مكانة السلطة الفلسطينية، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.